

[illegible]

四

يختلف مكره العزبة عن المذمورة **(قوله في الزكوة)** فان لم يرجع معه فحكمه  
 يلحق في كراهة الشارع بقوله فان لم يرجع فلهذا **(قوله غير ماله)** فلهذا لم يفتي  
 القامر معه **(قوله هنا)** اي فيما لم يشتغل بغيره من الاغراض **(قوله)**  
 بخلافه اي بخلاف غير ماله كره في الفاتحة فيما توفي المواتق فلا يحكم **(قوله)**  
 الفاتحة وانه كره الزكوة حيث كان الماله مضمنا بشرط التوبة في قوله **(قوله)**  
 مظارا اخرج به المتخصص والمحدث عند فلا يحكم الفاتحة عنه لعدم الالهيته  
 وفي شرح الارشاد والعباد ان احدث الامام بعد ان اطلق معه المذمور يكون مكرها  
 للزكوة اذ هو المذمور في الزكوة لا المذمور في الفاتحة وفي القامر وتصريح المسألة بما  
 احدث الامام في الشيعة يقتضي انه لم يمتنع في الزكوة او في الاعتدال لا يكون مكرها  
 للزكوة ويكره توجيهه بانه كرهه مع حظر الزكوة ثم قال مثل ما في اليعراب وغيره  
 وقال في المسألة فيمكننا فوق التعيين الشيعة عوضا عن الزكوة والماله احدثا في  
 الزكوة بعد العلم بانه **(قوله في غير الزكاة)** كزكوة في عامسة فعلها  
 سوا الزكوة في نفس الشيعة في الزكوة فجمع الي الزكوة ثانيا بعد الاعتدال فلا يجوز  
 العود فادركه ما مور في هذه الزكوة لم يكن مذكرا للزكوة وهذا هو المخصوص في  
 الامر والفقهاء لا يوجب علي فيصح كما قال في شرح المهدى قال وفي النظر في مكره  
 الزكوة لا يختص بالمذمور بل هو علي في الزكوة في التماسه قاطع اليه اسهول ولعله

الفرقة الخفيفة بالقبائل علي فريد الكلاهر في الخامسة قاعة الهامه وان لم يرد